

الدور المتصاعد لروسيا في منطقة المغرب العربي: تحديات ورهانات The escalating role of Russia in the Maghreb region: challenges and bets

قطاس سمير¹، بسكري منير²

¹جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، samir.gatt@univ-biskra.dz

²جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، mounir.biskri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/03 تاريخ القبول: 2022/12/28 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص:

هدف المقال هو تسليط الضوء بالتحليل والنقد للدور الروسي المتجدد في منطقة المغرب العربي وما بات يثيره من رهانات وتحديات على دول المنطقة. نستهل التحليل بمراجعة تاريخية للعلاقات بين روسيا ودول المغرب العربي، وكيف تطورت من الأيديولوجيا إلى المصالح الاقتصادية والاستراتيجية المتبادلة. وكيف تغيرت مكانة المنطقة المغاربية في التصورات الجيوسياسية الروسية الجديدة. كما حاول المقال رصد أهم أدوات الاختراق الروسي والتي فككتناها إلى أدوات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية في إطار القوة الناعمة التي صارت تنتهجها موسكو في سياستها الخارجية في الآونة الأخيرة. ثم ركز المقال على دور روسيا في بعض القضايا المهمة في منطقة المغرب العربي؛ كالأزمة الليبية والقضية الصحراوية التي صار لها ضلع فيها وكذلك دورها الاستراتيجي الجديد في منطقة الساحل الإفريقي، كفضاء متصل أمنيا بمنطقة المغرب العربي. وفي الأخير، حاول المقال الوقوف عند الفرص التي يوفرها النفوذ الروسي المتصاعد في المغرب العربي من جهة، والقيود والمخاطر التي قد يفرضها هذا النفوذ من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: روسيا، المغرب العربي، مخاطر وفرص، جيوبوليتيك، الساحل الإفريقي.

Abstract:

This article aims to shed light on the renewed Russian role in the arab Maghreb region with its ensuing challenges for the states there. We start our analysis with a historical review of the relations between Russia and the Arab Maghreb states, their development from ideology to mutual economic and strategic interests, the changing place of the Maghreb region in the new geopolitical visions of Russia. Furthermore, this article deals with the main penetrating tools of Russia, boiling down to economic, diplomatic and cultural, within the soft power which moscow began to pursue in its foreign policy recently. Then, the article focused on the role of Russian in some key issues in the arab Maghreb region, like the Libyan crisis and the Sahraoui issue in which it is involved, added to it's new strategic role in the african Sahel region, as a space linked to the arab Maghreb at security level. To conclude with, the article investigated the opportunities provided by the increased influence of Russia in the Arab Maghreb, on one hand, and the constraints/ risks this influence would pose on the other hand.

Keywords: Russia, the Maghreb, risks and opportunities, geopolitics, the African Sahel.

المؤلف المرسل: قطاس سمير ، الإيميل: samir.gatt@univ-biskra.dz

مقدمة

عرفت العلاقات الروسية بدول المغرب العربي تطورات منذ استقلال البلدان المغاربية، كما كانت متباينة من دولة لأخرى. فقد تميزت إبان الحرب الباردة بهيمنة

البعد الأيديولوجي على هذه العلاقات خاصة مع الجزائر وليبيا. في حين عرفت فتورا مع دول أخرى سيما المغرب التي احتفظت بعلاقات جيدة مع المعسكر الليبرالي والولايات المتحدة تحديدا. فمع تبني كلا من الجزائر وليبيا للخيار الاشتراكي كنموذج سياسي واقتصادي في بناء الدولة، عمل الاتحاد السوفياتي على التقرب من هذين البلدين، وربط معهما علاقات سياسية وأيديولوجية قوية. ومع نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي عرفت روسيا نوعا من الانحسار والتفوق على الذات، لكن سرعان ما عادت بقوة الى المسرح الدولي بقيادة بوتين بعد قيام صانع القرار الروسي بمراجعات عميقة على مستوى العقيدة الاستراتيجية والخيارات الجيوبوليتيكية. لذلك فقد بنت استراتيجية جديدة تجاه المغرب العربي قائمة على أسس براغماتية وعلى المصالح المشتركة بعيدا عن الأيديولوجيا.

باتت منطقة المغرب العربي تحظى بأهمية استراتيجية متزايدة في الاستراتيجية الروسية. فهي تعتبر ملحقة لاستراتيجيتها الشرق-أوسطية الجديدة، وبوابتها لاكتساح افريقيا وموضع قدم لها في جنوب المتوسط القريب من الاتحاد الأوروبي. لذلك عملت روسيا على تطوير علاقاتها بدول المنطقة وفق مقاربة جديدة قائمة على الاقتصاد والتجارة ومبيعات السلاح. وقد تمكنت موسكو من تحقيق اختراقات مهمة في المنطقة في السنوات الأخيرة، فقد صارت فاعلا أساسيا في العديد من القضايا الحساسة في المنطقة خاصة الملف الليبي الذي باتت أحد المتحكمين في خيوط اللعبة. بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية، كما انخرطت في لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب، شأنها في ذلك شأن بقية القوى الكبرى.

يشكل الدور والنفوذ المتصاعد لروسيا في منطقة المغرب العربي، تحديات جدية لدول المنطقة على جميع الصعد الاستراتيجية والاقتصادية؛ فدخل موسكو بقوة على خط المنافسة مع القوى الكبرى سيفاقم الصراع بينها على النفوذ. فالمنطقة المغاربية تعتبر في السنوات الأخيرة حلبة صراع قوية بين عدة فواعل دولية وهي الصين وأوروبا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الصعيد الاقتصادي كذلك، ورغم أن العلاقات الاقتصادية لا تزال دون المستوى المطلوب إلا أنها مرشحة للتضاعف مستقبلا. وفي ظل ضعف دول المغرب العربي وعدم قدرتها على المنافسة سيجعلها الطرف الخاسر في العلاقة. لكن من زاوية تحليل أخرى، يمكن أن يكون دخول روسيا الجديد في المغرب العربي عاملا مساعدا لدول المنطقة في إطار تنويع علاقاتها الاستراتيجية بالقوى الكبرى والموازنة بينها إذا تبنت خيارات عقلانية.

العلاقات الروسية بدول المغرب العربي، من الأيديولوجيا الى البراغماتية

إبان الحرب الباردة طور الاتحاد السوفييتي علاقاته بالدول التي كانت تعرف بالتقدمية، (الجزائر وليبيا) بحكم الطبيعة الثورية لنظامي الحكم فيها، في حين كانت علاقاته فاترة جدا مع الدول المغاربية الأخرى الرجعية (المغرب تونس وموريتانيا). في الفرز الأيديولوجي الذي طبع العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة. (الحواسني، الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة المغاربية، في العلاقات العربية الروسية، 2021) علاقات الاتحاد السوفييتي بالجزائر كانت قوية جدا، وبدرجة أقل مع ليبيا عقب تسلم القذافي للسلطة في 1969. على الرغم من أن هذا التقارب تشكل تحت مسمى محاربة الامبريالية أكثر منه تقارب أيديولوجي حقيقي. فالاتحاد السوفييتي طيلة الحرب الباردة فشل في الاعتماد على هذه الدول كنقاط ارتكاز استراتيجية حقيقية، والسبب في ذلك يعود؛ لكون الأحزاب الاشتراكية التي كانت تحكم تلك الدول كانت ضعيفة مقارنة بنظيراتها في المشرق العربي (العراق وسوريا..). فضلا عن ذلك، فإن التوجهات العالم-ثالثية الثورية، التي تبنتها الجزائر وليبيا في السبعينات من القرن الماضي جعلها تخفف من النزعة الماركسية-اللينينية وتؤكد أكثر على عدم الانحياز في العلاقات الدولية. (Djeffar, « le reinvestissement de la russie au Maghreb: enjeux et perceptions croisés», 2020)

غير أن انهيار الاتحاد السوفييتي وخلال التسعينيات، عرفت روسيا انسحابا كبيرا من المنطقة. وكما يوضح الجيوبوليتيكي الروسي أليكسي ميلاشنكو، أن انسحاب روسيا من المنطقة شكل فراغا تم ملؤه من طرف أمريكا وحلفائها. والسبب الرئيسي في ذلك؛ هو الأزمة الاقتصادية والمالية التي عانت منها موسكو في التسعينات، الأمر الذي أثر على فعاليتها الدبلوماسية ومن ثم، إجبارها على إعطاء الأولوية لمناطق معينة خارج شمال إفريقيا والشرق الأوسط عموما. (Facon, « Rusia's quest for influence in north africa and the middle east », 2017)

غير أن الانسحاب الروسي من المنطقة لم يدم طويلا، فمع مطلع الألفية الجديدة ومع وصول بوتين إلى السلطة تحديدا، سعى جاهدا لإعادة بعث روسيا كقوة عظمى من جديد، وإعادة النظر في النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. الذي يعتبره مجحفا بحق روسيا ويقف في وجه مصالحها. وقد عبر بوتين عن ذلك بوضوح في خطاب ألقاه في الاجتماع السنوي بمنتدى فالداي الدولي للحوار المنعقد في عام 2014: "إن المنظومة الغربية المعنية بالنظام الدولي هددت المصالح الروسية" (ريتش، 2017) ونجد أن السياسة الخارجية الروسية، وعقيدتها الاستراتيجية الجديدة، قد عرفت تحولا منذ النصف الثاني من القرن الجديد. في إطار

التوجهات الأوراسية التي تعمل موسكو على إعادة بعثها، والتي نظر لها نخبة من المفكرين والفلاسفة أشهرهم المفكر والجيوبوليتيكي الروسي الكسندر دوغين. (دوغين، 2021). والتي ابتعدت فيها عن العناصر الأيديولوجية في علاقاتها الدولية، والاعتماد على مقاربة براغماتية تركز على الاقتصاد والتجارة والمصالح المتبادلة مع الشركاء. هذه المقاربة البراغماتية مارستها موسكو في علاقاتها بدول المغرب العربي. فقد خففت من خطابها الأيديولوجي وباتت حريصة على كسب كل دول المنطقة، والتعامل مع كل دولة على حدة، بحيث تتجنب الدخول في الخلافات البينية بين دول المنطقة، بل تستغل تلك الخلافات خاصة الخلاف الجزائري-المغربي كمدخل لها لاختراق المنطقة عبر اللعب على التوازنات.

مكانة المغرب العربي في التصورات الجيوبوليتيكية الروسية الجديدة: ملحقة للشرق الأوسط، وبوابة لإفريقيا والمتوسط

وضعت روسيا منطقة المغرب العربي في قلب اهتماماتها الجيوبوليتيكية الجديدة فهي تعتبرها كملحقة لإستراتيجيتها في الشرق الأوسط، وبوابتها للولوج للقارة الافريقية. والأهم من ذلك، ضمان موضع قدم لها في جنوب المتوسط والاقتراب من أوروبا جنوبا. فبالنسبة لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط؛ يمكن أن نعزو اهتمامها بهذه المنطقة الذي يعود إلى 2005، الى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي؛ أولا: رغبة موسكو في استعادة مكانتها في المنطقة والتي كانت تحتلها إبان الحقبة السوفييتية، وحجز مقعد لها على طاولة المفاوضات والقرارات المهمة. ثانيا: وهو منظور اقتصادي، إذ تعتبر موسكو الشرق الأوسط فرصة لتقوية اقتصادها عن طريق التجارة والاستثمار. ثالثا: تسعى روسيا للمساهمة في استقرار الأمن في المنطقة ومنع انهيار الدول هناك وسقوط أنظمتها المالية لها، وبالتالي انتشار مخاطر الارهاب الذي قد تصل مخاطره إلى الأراضي الروسية. تعتبر موسكو أنه من غير الممكن فك الارتباط بين استراتيجيتها في الشرق الأوسط واستراتيجيتها في شمال افريقيا. فالقضايا الاستراتيجية والأمنية متصلة ولا يمكن فصلها.وقد بدا ذلك جليا من خلال تدخلها في سوريا وليبيا التي تعتبرها نقطة ارتكاز لاستراتيجيتها في المنطقة. فبعد أن خسرت روسيا نفوذها في العراق (الغني بالنفط)، ليس لديها الاستعداد لفقدان المزيد من نفوذها في كامل المنطقة. فتذهب بعض التحليلات لكون أحد أبعاد تعزيز روسيا لتواجدها في المغرب العربي وشمال افريقيا بكيفية عامة، يكمن في امكانية انفتاح الفرص أمامها للتفاعل والحوار مع عدد معين من الدول الأوروبية المهمة بتطور الوضع الإقليمي، ويعد هذا واحدا من أهداف جدول أعمالها الحالي في ليبيا (Facon, op.cit). بكلمات أخرى؛ يمكن للروس الضغط على الأوروبيين في ليبيا، للحصول على مكاسب وتنازلات لصالحهم في الشرق الأوسط.

البعد الأمني وخاصة مكافحة الإرهاب، هو أحد المعالم التي توضح تواصل الاستراتيجية الروسية الشرق أوسطية وفي شمال إفريقيا. ورغم أن خطاب موسكو بشأن مكافحة الإرهاب هو من أجل تحسين صورتها الإقليمية والعالمية، فقد حددت أن تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي ينشط في كامل المنطقة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) يتطلب استراتيجية متكاملة لمكافحته تشمل كل هذا الفضاء الجغرافي. من جانب آخر، تعمل روسيا على التصدي للتمدد الإسلامي في المنطقة هذا ما دفعها لدعم النظام السوري وقوات حفتر لقطع الطريق على وصول قوى إسلامية للحكم؛ فموسكو تخشى من انتشار الفكر الإسلامي في الجمهوريات المجاورة لها.

من جهة أخرى، تعد منطقة المغرب العربي بوابة روسيا لدخول القارة الأفريقية. فقد برز الاهتمام الروسي بإفريقيا في العقد الأخير وتحديدا في سنة 2011. الاستراتيجية الروسية تجاه إفريقيا قائمة على تجارة السلاح والاقتصاد وتحسين العلاقات السياسية-الدبلوماسية. وقد قرر صانع القرار في موسكو على ضرورة الولوج للقارة السمراء، بعد العقوبات التي تعرضت لها روسيا من طرف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014. (التميمي، 2021). وفي سبيل تعزيز علاقاتها بالقارة عملت روسيا على عقد قمة مع دول القارة في 2019، كان هدفها إعادة روسيا كقوة عالمية مؤثرة. تقدر روسيا أن تطوير علاقاتها بدول المغرب العربي، سيكون بمثابة بوابة لها للوصول إلى مناطق أخرى أبعد في إفريقيا خاصة في غرب إفريقيا والساحل والصحراء.

فبخصوص غرب إفريقيا والساحل والصحراء، فقد كان للاتحاد السوفيتي حضور قوي هناك، وتسعى روسيا للعودة إليها من جديد. عودة موسكو كانت على مرتكزين أساسيين، أحدهما عسكري والآخر اقتصادي. الملاحظ أنه في الآونة الأخيرة كان هناك انسحاب نسبي فرنسي من المنطقة. أما دخول روسيا إلى الساحل الإفريقي فقد كان على أسس أمنية محضة، تتعلق بـ "المساهمة في مكافحة الإرهاب كمدخل للحلول محل الانسحاب الفرنسي. وفي ظل فشل فرنسا في مكافحة هذه الظاهرة تعالت الأصوات داخل دول الساحل تنادي بتدخل روسيا خاصة بعد نجاحها النسبي في فرض إرادتها في سوريا، فهناك حملات من طرف المجتمع المدني مطالبة بتدخل موسكو. وفي 18 أبريل 2019 حضر السفير الروسي في مالي اجتماعا لأحد الأحزاب المؤيدة لروسيا وهو حزب "مجموعة الوطنيين الماليين"، وفي نفس السنة وقعت باماكو اتفاقا عسكريا مع موسكو. يطلق على الدور الروسي الجديد في غرب إفريقيا والساحل "دبلوماسية الكلاشنكوف"، وتعني؛ بيع الأسلحة والمعدات الخاصة بمكافحة الإرهاب بما فيها إرسال مستشارين أمنيين روس. ونذكر هنا، أن 90% من العتاد العسكري المستخدم من طرف الجيش التشادي تأتي من روسيا. (الرحمن، 2019).

يمثل المغرب العربي بالنسبة للاستراتيجية الروسية أيضا، موضع قدم لها في جنوب المتوسط والاقتراب أكثر فأكثر من أوروبا. فقد شكل حوض المتوسط أهمية محورية في الاستراتيجية الروسية متعددة الاتجاهات. وقد بدا ذلك جليا في وثيقة "الأمن القومي الروسي" الصادرة في 2015، والذي وضع أسس سياسة بحرية جديدة، من أجل الاستجابة لبيئة دولية عدوانية. لذلك فإن تعزيز المواقع الاستراتيجية البحرية في المتوسط يعد هدفا ملحا. فبمجرد وصوله للسلطة أعلن بوتين عزمه على إعادة الاستثمار في المناطق البحرية العالمية، مع إعطاء عناية خاصة لحوض المتوسط وجناحه الجنوبي. (Cervello) يأتي هذا الاهتمام الروسي المتجدد بحوض المتوسط بعد اعلانها الانسحاب بشكل شبه كامل بداية من 1991. فالوجود الروسي في المنطقة المغاربية ينطوي على أهمية خاصة في الاستراتيجية البحرية الروسية، فهي تعد منفذا للبحر المتوسط عبر ليبيا، وقاعدة للتنافس الدولي مع القوى الكبرى، وسوقا لبيع انتاجها العسكري. فهذه المنطقة تعتبر ثاني أكبر مشتري للأسلحة الروسية. فضلا عن كون تواجد موسكو في المغرب العربي يعطيها فرصة على مستوى تطوير الاستثمارات الروسية في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام. (الحواسني، مرجع سابق، الصفحات 47-48)

أدوات الاختراق الروسي لمنطقة المغرب العربي

أظهرت روسيا براعة في اختراق الفضاء المغاربي وسياسة ملأ الفراغ الذي خلفته القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة وحديثا فرنسا. تعتمد موسكو في عملية الاختراق على ثلاثة أدوات وهي، التعاون العسكري-الأمني، دبلوماسية الطاقة وأخيرا التجارة والاستثمارات. (كوزنتسوف، لحظة موسكو في المغرب العربي ، 2018)

التعاون العسكري-الأمني

أبرز سمات التعاون العسكري والأمني الروسي بدول المغرب العربي، هو غياب المشروعية السياسية المتعلقة بالانتقال نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كتلك التي تفرضها القوى الغربية (لاعتبارات تتعلق بمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية طبعاً). تعد الجزائر الشريك الأساسي والثابت والأكثر موثوقية لروسيا في المنطقة. فبين الجزائر وروسيا الاتحادية علاقات تاريخية ترجع الى الحقبة السوفيتية، وقد حافظ البلدان على هذه العلاقات القوية. وجدير بالذكر أن موسكو غير مهتمة بمن يمتلك السلطة داخل الجزائر مادام يضمن لها الحفاظ على عقود الأسلحة، (راماني، الحسابات الروسية الحذرة في الجزائر، 2019) فلم تتحمس كثيرا لحماية نظام بوتفليقة عقب حراك فيفري 2019.

زاد اعتماد الجزائر على السلاح الروسي خاصة بعد الحضر الذي فرضه الغرب في التسعينيات مع الحرب الأهلية الجزائرية وخوفهم من استحواذ الاسلاميين على تلك الأسلحة في حال انتصارهم وإسماهم بالسلطة. فبين سنتي 2006 و2014، أبرمت صفقات تاريخية بين الجزائر وروسيا، فقد تم اقتناء طائرات سوخوي 30 وميغ 29، ودبابات تي 90 وطائرات مروحية من فنتي ميل مي 28 وميل مي 24، ومنظومة الدفاع الجوي أس 300 وآس 400. فوفق الاحصائيات في الفترة ما بين 2015-2019، تعد الجزائر الزبون الأول للسلاح الروسي بنسبة 67% من مجموع مشترياتها. (جالي، 2021)

عرفت العلاقات العسكرية-الأمنية بين روسيا وتونس من جهتها تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة. ففي 2019 زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تونس، قدمت تونس طلبا لمساعدتها في تأمين حدودها مع ليبيا التي اشتعلت بها حرب أهلية وصارت تشكل معضلة أمنية لتونس. كما طورت موسكو تعاونا عسكريا مع موريتانيا، فقد وقع الطرفان اتفاقا عسكريا في 24 حزيران/يونيو 2021، يهدف إلى تطوير التعاون العسكري. ويشمل الاتفاق أيضا تبادل الآراء في القضايا العسكرية والسياسية الدولية والإقليمية في مجال تعزيز الأمن ومكافحة الارهاب وتبادل الخبرة في عمليات حفظ السلام وعمليات البحث والانتقاذ البحري ومكافحة القرصنة البحرية. (البكاي) أما المغرب وبالرغم من التحسن الكبير في علاقاتها بموسكو إلا أنها تقتصر على الجوانب الاقتصادية أما عسكريا فتظل الرباط تتمسك بشراكتها مع الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

التعاون الإقتصادي

منذ العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، عملت روسيا على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في منطقة المغرب العربي. بمعنى؛ أن يكون النشاط الدبلوماسي الروسي في خدمة الأهداف الاقتصادية. (Facon, op.cit., p. 10) وبداية من سنة 2014 زاد الاهتمام الروسي بمنطقة المغرب العربي كشريك اقتصادي، وذلك سعيا منها لتنويع شركائها الاقتصاديين بعد العقوبات التي تعرضت لها موسكو من طرف الاتحاد الأوروبي في أعقاب ضمه لشبه جزيرة القرم. تزامن ذلك برغبة مماثلة من دول المغرب العربي التي كانت بدورها تبحث عن شركاء اقتصاديين آخرين، والتخلص ولو نسبيا من هيمنة الأوروبيين على الأسواق المغاربية. (Djeffar, op.cit, p. 06) ومما يوضح التوجه البراغماتي الروسي الجديد، هو تطويرها لعلاقاتها الاقتصادية حتى مع دول مغاربية جديدة كانت في الأمس القريب تعدها حليفة لأعدائها الغربيين مثل المغرب موريتانيا وتونس. فروسيا بوتين تفصل بين الشؤون السياسية والاستراتيجية ومصالحها الاقتصادية.

ويعد المغرب ثاني أكبر شريك اقتصادي عربي لروسيا، وثالث أكبر شريك على المستوى الافريقي. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والمغرب سنة 2017 ما يربو عن 1.4 مليار دولار. وتعرف هذه النسبة نموا قدره 337 مليون دولار بين 2010 و2017. كما يحذو الطرفان إرادة لتتوسع التعاون القطاعي؛ الزراعة، الصيد البحري، الصناعة، الطاقة.. وغيرها من المجالات. وفي ظل سعيها لجذب تونس بعد الحراك، عملت موسكو على التقدم بمشاريع كبيرة (خاصة بعد اخلال الشركاء الآخرين بوعودهم الاستثمارية في تونس). (الحواسني، مرجع سابق، صفحة 50) كما تسعى روسيا إلى توسيع تعاونها الاقتصادي مع ليبيا. ففي العام 2017 تضاعف حجم التبادل التجاري بين الطرفين ليصل إلى 135 مليون دولار، ومنذ 2018 توسعت قائمة المنتجات التي تصدرها موسكو نحو ليبيا لتشمل الحبوب والمنتجات المعدنية والكيماوية. (كورنتسوف، مرجع سابق)

التعاون في مجال الطاقة

التعاون بين روسيا والدول المغاربية في مجال الطاقة ليس بالأمر الجديد. فهناك علاقات طاقوية فيما بين الطرفين تعود لعقود، خاصة مع الجزائر وليبيا. وربما الجديد في الأمر هو انتشار هذا التعاون ليشمل دولا أخرى. إذ وقعت روسيا العديد من اتفاقيات حول الطاقة النووية والمدنية، لتعزيز وجودها لأمد طويل في المنطقة. ففي أكتوبر 2017 وقعت الشركة الحكومية الروسية للطاقة الذرية "روس آتوم" مذكرة تفاهم مع وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة في المغرب حول استعمال الطاقة الذرية لأغراض سلمية. وفي ذات الشهر وقعت "روس آتوم" مذكرة تفاهم مع مفوضية الطاقة الذرية الجزائرية، وتتوي الدولتان بناء محطة للطاقة النووية مجهزة بمفاعل ماء مضغوط بحلول العام 2025. (المرجع نفسه) فهناك علاقات بين الجزائر وروسيا في هذا المجال وقد شهدت تطورا منذ 2006، من خلال شركتي "غاز بروم" و "ترانز نفط" الروسيتين والمتواجدتين في الجزائر واللذان تقيمان علاقات مع شركة سوناطراك الجزائرية. كما وقعت روسيا وتونس في 2015 مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتضع هذه المذكرة التي تعد الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين البلدين الأساس القانوني للتعاون في مجال الطاقة النووية بما في ذلك تطوير البنية التحتية لتونس في هذا المجال.

الدور الروسي في بعض قضايا منطقة المغرب العربي

تزايد النفوذ الروسي السياسي الاستراتيجي والاقتصادي في منطقة المغرب العربي، أعطى للروس طموحا أكبر بحيث صار لموسكو دور في بعض قضايا المنطقة وأزماتها. وأصبحت موسكو جزء مهم في الحلول الدبلوماسية التي تطرح

لهذه الأزمات. التدخل الروسي في ملفات المنطقة يمكن أن يساهم في تسويتها، كما قد يزيد في تعقيدها في حالة ما إذا تضاربت تلك التسويات والمصالح الاستراتيجية الروسية.

دور روسيا في الملف الليبي: الأمن الطاقوي أولا

كان لسقوط القذافي في 2011 عقب ثورة مسلحة ضده، أثر كبير في الاستراتيجية الروسية في ليبيا. فمنذ 2008، عمل الروس على تعزيز تواجدهم في ليبيا وفي المنطقة عموما. لكن الثورة والاطاحة بالقذافي جعلت موسكو تخسر ما بنته لسنوات، فالخسائر الاقتصادية الروسية قدرت بملايير الدولارات، في مجالات البنية التحتية والنقل والطاقة. فضلا عن خسارتها لصفقات التسليح والتي قدرت بما يربو عن 10 ملايين دولار. (العربي)، "جيو اقتصاديات النفط والغاز في الاستراتيجية الروسية في ليبيا"، في العلاقات العربية-الروسية، مرجع سابق¹ حدث ذلك كله في زمن رئاسة "ميدفيدف"، والذي تعرض لانتقادات كبيرة في روسيا بسبب تخاذله بالسماح للغرب بالتدخل العسكري والإطاحة بنظام القذافي حليف روسيا.

لذلك، فقد سعى بوتين فور عودته الى سدة الحكم إلى تعويض خسائر روسيا في ليبيا، وذلك بترميم استراتيجيته وبعثها من جديد. وقد أعطى الخراب الذي تسبب فيه التدخل العسكري الغربي وفشله في إعادة بناء الدولة في ليبيا قوة وشرعية لبوتين من أجل ترسيخ أقدام بلاده أكثر في ليبيا. حملت الاستراتيجية الروسية الجديدة في ليبيا أهدافا متعددة الأبعاد يتقاطع فيها البعد الاستراتيجي مع الاقتصادي والطاقوي على وجه الخصوص.

على الصعيد الاستراتيجي، تهدف موسكو الى بناء وجود ثابت ودائم لها في ليبيا، قريب من ساحل المتوسط الشرقي، يضاف الى نفوذها المتصاعد في سوريا. فالروس يخشون من مواجهة مباشرة مع الغرب، وهم على دراية أن قدراتهم العسكرية البحرية في البحر الأسود لا يمكنها التغلب على القوة البحرية الغربية التي بإمكانها عبور البحر عن طريق مضيق البوسفور والدردينل، خاصة أن تركيا ستختار في -حال مواجهة مثل هذه- التزاماتها العسكرية مع الغرب (الحلف الأطلسي). لذلك، فروسيا تسعى لبناء موضع قدم لها في شرقي المتوسط لأن الدفاع عن البحر الأسود يبدأ هناك، والوجود الروسي في سوريا غير كاف لذلك تريد تعزيز حضورها في ليبيا. (مركز الجزيرة للدراسات، 2020) فإذا تمكنت موسكو من تعزيز مكانتها في ليبيا على المدى الطويل، فسوف تحقق مكاسب كبيرة؛ فستحقق منفذا على أوروبا ويكون بإمكانها تحقيق اختراقات أكبر في الشرق الأوسط وإفريقيا. وسيكون ميناء طبرق ودرنة العميقان في ليبيا مفيدين جدا للقوة

البحرية الروسية على الصعيدين اللوجستي والجيو-استراتيجي، لاسيما مع الاقتران مع طرطوس في سوريا. (بورشفسكايا، 2020)
فمع سقوط القذافي خسرت روسيا الكثير من الصفقات الاقتصادية في ليبيا خاصة الاستثمارات في مجالي النفط والغاز والتي كانت تنوي مباشرتها بقيمة 3.5 مليار دولار. فحكام ليبيا الجدد اعتمدوا سياسة تفضيلية تجاه الداعمين لـ"الثورة" ضد القذافي على حساب روسيا التي كانت تميل الى الحفاظ على نظام القذافي. تدرك روسيا أهمية المقدرات الطاقوية الليبية في السوق العالمية والأوروبية خصوصا، فاحتياطي النفط الليبي يقدر بـ 48 مليار برميل، وتعد ليبيا من أبرز المصدرين للنفط والغاز إلى أوروبا. وأحد الأهداف من الاستراتيجية الجيو-طاقوية الروسية في ليبيا هو؛ التحكم في سوق النفط والغاز الليبية، ومن ثم، التحكم في سوق الغاز والنفط الأوروبية شرقا وجنوبا. خاصة إذا علمنا أن خطوط نقل الطاقة من روسيا إلى أوروبا تمر عبر تركيا وأكرانيا، فالأخيرة لديها صراع مع روسيا حول شبه جزيرة القرم وتركيا على خلاف دائم مع موسكو. (محمد العربي، مرجع سابق، ص 39).

عودة موسكو إلى سوق الطاقة الليبية بدأ مبكرا في 2013، عندما تمكنت شركة غازبروم نفط من تجديد عمليات الاستكشاف النفط والغاز في حقل الفيل (800 كلم جنوب طرابلس)، كانت أول شركة أجنبية تعود إلى ليبيا تبعتها تاتنفط التي تقوم باستثمارات قدرت بـ 650 مليون دولار في غدامس وسرت. فضلا عن شركة روز نفط التي استمرت استثماراتها في قطاع الطاقة الليبي. (المرجع نفسه).

حفتر رجل موسكو في ليبيا؟

اعتماد روسيا على حفتر كفاعل وظيفي لاستراتيجيتها في ليبيا بدأ أمرا منطقيا، بالنظر لكون حكام ليبيا الجدد أداروا ظهرهم لموسكو من جهة، ومن جهة أخرى، فحفتر برز بعد الاطاحة بالقذافي كرجل عسكري قوي يمكن الاعتماد عليه. فقد تمكن من دحر أنصار الشريعة الذي صنف كتنظيم إرهابي فضلا عن سحقه لكتائب وميليشيات أخرى في بنغازي. كما تمكن حفتر من السيطرة على منشآت نفطية مهمة وعلى العديد من الموانئ الرئيسية، كما أن للرجل شبكة علاقات دولية فهو يحظى بدعم فرنسي كما تم استقباله من طرف إيطاليا. (Stepanova, 2018) إذن، فهو معترف به كطرف فاعل في الأزمة الليبية ولا يمكن تجاوزه.

مصالح روسيا الاستراتيجية، هي ما جعل روسيا تدعم حفتر؛ فهي ترى في هيمنته على الاحتياطات النفطية ورقة استراتيجية مهمة في الوقت الذي تسعى الشركات النفطية الروسية إلى "السيطرة" على السوق النفطية الليبية. كما تعتبر موسكو أن ما يسمى الجيش الوطني الليبي درعا لمنع الجماعات الارهابية من الانتشار في شرق ليبيا. كما تتصور روسيا أنه بإمكان حفتر الحفاظ على مصالحها الاقتصادية

والأمنية من خلال تأثيره في مخرجات مسار التسوية السلمية لحل الأزمة الليبية بما يعزز من الموقف التفاوضي لروسيا. لذلك فروسيا تدعم بقوة المشير خليفة حفتر، فقد عطلت قرارا في مجلس الأمن يدعو حفتر الى وقف هجومه على طرابلس الذي بدأ في أبريل/نيسان 2020، بعدها بأيام قام حفتر بزيارة مفاجئة لموسكو بغرض الحصول على المزيد من المساعدات العسكرية من وزارة الدفاع الروسية. وهذا ما حصل بالفعل فقد استفاد حفتر من مساعدات عسكرية صغيرة. كما تقيد بعض التقارير أن مجموعة واغنر، وهي شركة أمنية على ارتباط بالكرملين، نشرت 300 جندي روسي في بنغازي وزوّدت حفتر بالمدفعية والطائرات غير المأهولة والدبابات والذخائر التي يستطيع الجيش الوطني الليبي استخدامها في الهجمات العسكرية.

بالرغم من أن روسيا تبدي دعما واضحا لحفتر عسكريا ودبلوماسيا، إلا أنها تحافظ على قنوات اتصال مفتوحة مع خصوم حفتر أي مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها أمميا ودوليا. وذلك عبر الانخراط بصورة منتظمة في الحوارات مع المسؤولين في الحكومة. (راماني، أهداف الوساطة الروسية في ليبيا، 2018) إذن، فانفتاح روسيا على جميع أطراف النزاع يعبر عن موقف براغماتي خالص. فموسكو تخشى أن يفشل خليفة حفتر في حسم المعركة لصالحه فتكون بذلك راهنت على "حصان خاسر"، فتفقد كل نفوذها في ليبيا الذي عملت على بناءه لسنوات، كما حصل معها بعد سقوط القذافي. خاصة أن أغلبية المجتمع الدولي يعتبر أن حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج هي القيادة الشرعية للشعب الليبي وليس حفتر.

الدور الروسي الجديد في الساحل الافريقي

تزامن تصاعد الدور الروسي الجديد في الساحل الافريقي مع تراجع النفوذ الفرنسي من المنطقة وتزايد مشاعر العداء الرسمي والشعبي في دول المنطقة للوجود الفرنسي الذي لم يقدم نتائج ايجابية على صعيد مكافحة الارهاب وتحقيق الأمن الاقليمي. لذلك تطمح روسيا لمألفراغ الذي ستركه فرنسا التي تنوي وضع حد لعملية برخان واجلاء قواتها في 2022.

استغلت موسكو سوء العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الافريقي وعقدت قمة تاريخية في 2019 مع دول القارة الافريقية، من أجل اضاء طابع رسمي عن علاقتها بالقارة. سيما وأن بعض دول المنطقة كانت لها علاقات تاريخية مع روسيا في اطار الاصطفاف الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي. ففي مالي على سبيل المثال ومنذ الانقلاب العسكري في آب/أغسطس 2020، عملت موسكو على تكثيف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع باماكو، في الوقت الذي ازدادت فيه العلاقات الفرنسية مع القيادة الجديدة في ماليتهور. وكان هناك ترحيب كبير بالوفد

الدبلوماسي الروسي الذي زار باماكو أكثر من أي وفد آخر، هذا ما أوجع شكوك غربية حول دور روسي في الانقلاب على أساس أن العقيدان ماليك ديالو وساديو كامارا عادا للتو من تدريبات عسكرية في روسيا. غير أنه لا أدلة واضحة عن هذه الاتهامات الغربية.(Smirnova, 2021)

يمكن تفسير ترحيب دول الساحل بروسيا كفاعل جديد في المنطقة بعدة أسباب؛ أولاً: الاعتبار التاريخي، ففرنسا لديها ماض استعماري إجرامي في المنطقة، عكس روسيا التي لا تملك ذلك الماضي الأسود في علاقاتها بدول الساحل بل وفي فترة الاتحاد السوفياتي كان داعماً لحركات التحرر الإفريقية. ثانياً: التوافق الاستراتيجي والقيمي بين روسيا ودول المنطقة؛ فموسكو تقدم نفسها جاثماً على أنها تحترم سيادة الدول رغم ضعفها الشديد ولا تتدخل في شؤونها الداخلية. ثالثاً: تغييب عامل المشروطة في علاقاتها بدول الساحل فروسيا لا تكثر لمساائل الديمقراطية وحقوق الإنسان، (بن عنتر، 2021) على عكس فرنسا والدول الغربية عموماً التي تربط علاقاتها بمشروطة سياسية واقتصادية. وبطبيعة الحال ففرنسا توظف هذه المشروطيات خدمة لمصالحها إذ تعد هي الراعية والداعمة للنظم الحاكمة في المنطقة التي تصون مصالحها.

كما توطدت العلاقات العسكرية والأمنية بين الطرفين؛ فقد كشفت تقارير اعلامية أن مالي قامت بتوقيع عقد مع الشركة شبه العسكرية المعروفة بـ "واغرا" ينص على نشر 1000 عنصر من المرتزقة الروس، لكن أشار الطرفان أن تواجد هذه الشركة الأمنية هو من أجل حماية الشخصيات رفيعة المستوى في الدولة.

روسيا: لاعب جديد في قضية الصحراء الغربية؟

تاريخياً، لم يكن لروسيا اهتمام كبير بمنطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا عموماً، التي تعتبرها منطقة نفوذ فرنسية بالدرجة الأولى. لكن هذا لم يمنعها من إقامة علاقات قوية مع الجزائر تحديداً كما انحصرت هذه العلاقات في المجال العسكري. إذ تعتبر روسيا المصدر الأول للسلاح بالنسبة للجزائر. لكن في السنوات الأخيرة أظهرت روسيا انشغالاً ملحوظاً بالنزاع الصحراوي مستغلة إياه كمدخل لوضع قدم لها في المنطقة ومزاحمة القوى الكبرى الأخرى (فرنسا، أمريكا والصين) استراتيجياً واقتصادياً. واقع الحال أن روسيا تسعى للعودة إلى لعب دور جيوسياسي أكثر إثباتاً للوجود في هذا النزاع الإقليمي (روسييليه، دور لروسيا في الصحراء الغربية؟ 2018)، فقد بدأت بوادر الانشغال الروسي بالمنطقة المغاربية مع تدخلها في النزاع الليبي. فهناك من يرى أن تدخل موسكو في القضية الصحراوية هو بالأساس ذريعة لممارسة الضغط على فرنسا بخصوص الملف الليبي. من مظاهر انشغال موسكو بالنزاع الصحراوي، دعوة وفد من جبهة البوليزاريو الذي استقبل من طرف نائب

وزير الخارجية الروسي. إضافة إلى أعضاء في المجلس الفيدرالي وهو الغرفة العليا في الجمعية الفيدرالية، وعقد لقاءات مع خبراء روس متخصصين في شؤون المنطقة

وفي إطار سعي موسكو لمزاحمة الولايات المتحدة، أدانت موسكو قرار ترمب بالاعتراف بالسيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية. وتؤكد على دعم موقف الأمم المتحدة القاضي بإقامة استفتاء من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوي. وحسب الجامعي يحي زبير، فإن بإمكان روسيا القيام بدور أكبر في قضية الصحراء الغربية، إذا ما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في قرارها بالاعتراف بمغربية الصحراء الغربية. خاصة في إطار مجلس الأمن، إذ لا يمكن للولايات المتحدة أن تفرض أي حل في وجود الفيتو الروسي. (يحي زبير، 2020)

ورغم أن هذا الموقف الروسي يبدو قريبا من الموقف الجزائري، إلا أن روسيا بدورها لا تخرج عن لعبة التوازن الاقليمي بين المغرب والجزائر، حيث تبعث دائما برسائل طمأنة للمملكة المغربية مفادها أن دعم موسكو للشرعية الدولية بخصوص القضية الصحراوية، لن يكون على حساب مصالح المغرب وعلاقاتها به. ففي كثير من الأحيان عبر المسؤولون الروس وعلى أعلى مستوى عن دعمهم للتصور المغربي للحل قضية الصحراء الغربية. فعلى سبيل المثال، انتقدت موسكو جبهة البوليساريو على أسلوبها في التعاطي مع أزمة الكركرات. (Le Figaro, 2016)

فرص وقيود النفوذ الاستراتيجي الروسي في المغرب العربي

أثارت العودة المتجددة لروسيا في منطقة المغرب العربي وشمال افريقيا عموما، الكثير من التحديات والرهانات ليس على دول المنطقة فحسب ولكن أيضا بالنسبة للقوى الكبرى المتواجدة في هذا الفضاء الجيوسياسي الحساس. ففي حين عولت دول المنطقة -أو بعضها على الأقل- على موسكو كبديل استراتيجي للقوى الغربية التقليدية، غير أن هذا البديل يحمل بدوره استراتيجية تخدم مصالحه وأهدافه.

يمكن لروسيا الاتحادية أن تكون بديلا استراتيجيا للغرب في الغرب، في إطار سعي دول المنطقة لتنويع شركائها الاستراتيجيين وعدم الارتهان لقوة واحدة. وهذا ما يتيح لدول المغرب العربي هامش من الحرية في حركتها الاستراتيجية ونشاطها الاقتصادي، وكسر احتكار هذه العلاقة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (بالنسبة للمغرب)، التي تفرض عليها منطقتها وتخدم مصالحها بشكل أحادي الجانب دون مراعاة مصالح الدول المغاربية.

العلاقات التاريخية القوية بين روسيا والدول المغاربية خاصة في زمن الحرب الباردة والاتحاد السوفييتي، سيما وأنه ليس لروسيا ماض استعماري كما هو الشأن

بالنسبة للقوى الغربية، خلقت نوعا من الثقة ليس الرسمية فحسب بل على الصعيد الشعبي أيضا، فشعوب المنطقة المغاربية تشعر بالثقة تجاه الروس أكثر من القوى الغربية الأخرى التي تملك صورة مشوهة جدا في المخيال الشعبي المغاربي، بسبب ماضيها الأسود. ثقة الشعوب المغاربية بالروس يمكن أن تشكل أساسات لبناء علاقات قوية بين الطرفين خاصة أن موسكو تقدم نفسها على أنها شريك موثوق وأن علاقاتها بدول المنطقة قائمة على أساس رابح-رابح، بمعنى أن الفائدة من الشراكة الاستراتيجية والاقتصادية ستعم الجميع. عكس القوى الغربية أين أثبت التاريخ أن الفائدة هي في صالح طرف واحد وهو الغرب.

الانخراط الروسي في مختلف الملفات السياسية والأمنية في المنطقة يمكن أن يكون عامل ايجابي في سبيل تسوية هذه الملفات وحل هذه الأزمات الأمنية التي تعصف بدول المنطقة، وعدم تركها في أيدي القوى الغربية الكبرى بشكل حصري. (القاسم، 2016) على غرار دورها في الملف الإيراني إذ أعطى تدخلها في هذا الملف إيران هامش واسع للمناورة. فتدخلها في ملفات في المغرب العربي يمكن أن يوسع من خيارات الاستراتيجية لدول المغرب العربي. هذا من جهة، من جهة أخرى يمكن أن تساهم موسكو تحقيق الأمن في المنطقة المغاربية وفي الساحل والصحراء أيضا، عبر دورها في مكافحة الارهاب المنتشر في المنطقة والذي يهدد أمن الدول المغاربية وكذلك المصالح الاقتصادية الروسية هناك.

على الصعيد الاقتصادي يمكن لروسيا أن تعمل على تنشيط حركة الاستثمارات والتجارة مع بلدان المغرب العربي وكما رأينا أعلاه، فقد زادت الاستثمارات الروسية المباشرة في المغرب العربي كما تضاعفت نسبة التجارة بين الطرفين. لكن رغم ذلك يبقى الميزان التجاري عاجزا بالنسبة لدول المغرب العربي أي في صالح موسكو.

من زاوية تحليل أخرى، فإن تصاعد نفوذ روسيا الاتحادية في الفضاء المغاربي أثار الكثير من المخاوف. فيمكن أن يكون له مخاطر وأن يفرض قيودا على دول المنطقة. فكما أسلفنا تظل المبادلات التجارية في صالح موسكو فصادرات دول المغرب العربي نحو روسيا محدودة جدا كما تنحصر في المواد الخام. أما صادرات روسيا نحو المنطقة تتركز على بيع السلاح خاصة للجزائر. أما استثمارات روسيا في المنطقة المغاربية فتركز على قطاعي الطاقة والمعادن في سبيل سعي موسكو لتحقيق الأمن الطاقوي. ولم تنتشر إلى حد الآن إلى القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة لهذه الدول خاصة في البنية التحتية.

من الناحية الاستراتيجية، دخول روسيا كفاعل أساسي في المغرب العربي وتزايد نفوذه يمكن أن يكون بديل استراتيجي عن الغرب، لكن في ذات الوقت يمكن

أن يشكل عامل يزيد في توتر المشهد المغربي فقد تحولت المنطقة فعلا إلى حلبة صراع بين القوى الكبرى وقد احتدم هذا التنافس عقب دخول روسيا لهذا الفضاء الجيوسياسي. ففي مقابل محاولات موسكو تحقيق اختراقات اقتصادية واستراتيجية في المنطقة ستجابه حتما بمقاومة القوى الغربية الكبرى التقليدية (فرنسا) والجديدة (الولايات المتحدة الأمريكية). هذا التنافس/الصراع سيكون حتما على حساب مصالح دول المغرب العربي.

تدخل روسيا في بعض القضايا خاصة الملف الليبي، قاد إلى المزيد من التوتر والاحتراب. فبحكم دعم روسيا لأحد أطراف النزاع وهو خليفة حفتر الذي ترى فيه ضامنا لمصالحها في ليبيا مستقبلا. هذا الموقف تصادم مع دعم القوى الغربية الأخرى لحكومة الوفاق الوطني، الأمر الذي فاقم الأزمة وأعاق محاولات تسويتها سلميا.

بالرغم من الاعتراف أن لروسيا دور مهم في مكافحة الارهاب في منطقتي المغرب العربي-الساحل الإفريقي، غير أن تواجدها في المنطقة قد يعطي شرعية ومصدقية لتلك الحركات ويحولها من تنظيمات ارهابية الى حركات جهادية تقاتل الاستعمار الجديد وروسيا "الشيوعية المعادية للإسلام"، كما تصفها تلك الحركات.

خاتمة

تعتمد روسيا اليوم على فلسفة جديدة في علاقاتها بدول المغرب العربي. فقد استفادت من أخطاء الاتحاد السوفيتي الذي اعتمد على العامل الأيديولوجي هذا ما جعل علاقاتها تقتصر على بلدين مغربيين وهما الجزائر وليبيا الذان اصطفا الى جانبه في اطار الاستقطاب الأيديولوجي بين الشرق والغرب، الأمر الذي أدى بالسوفيات الى خسارة العديد من دول المغرب العربي. لذلك، فموسكو تجاوزت هذه المرة العامل الأيديولوجي وتبنت مقاربة براغماتية تعتمد على وسائل جديدة. وهذه العقيدة الجديدة تشكل توجهات روسيا منذ بدايات القرن الجديد بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين.

تعتبر روسيا أن منطقة المغرب العربي مهمة جدا في استراتيجيتها الكونية الرامية لمواجهة الغرب. وخاصة التوضع جنوب المتوسط لتضع أوروبا قرب أعينها. ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت موسكو على مقاربة متعددة الأبعاد لاختراق المنطقة ويطغى عليها الجانب الاقتصادي والأمني. فيعتبر الأمن الطاقوي أحد الأدوات الأساسية للاستراتيجية الروسية فزيادة الآلة الانتاجية الروسية سيجعلها بحاجة الى مناطق جديدة للامدادات الطاقوية، وتعد الجزائر وليبيا من أهم المزودين. فضلا عن ذلك، فروسيا تعتبر المغرب العربي سوقا واعده لصادراتها المتوايدة فقد تزايد حجم التجارة بين الطرفين بشكل ملحوظ. كما يعد الأمن الإقليمي

أندرو رادين وكلينت ريتش. (2017). "وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي". راند كوربور ايشن

جالي م. (2021). "التسلح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة". مركز الجزيرة للدراسات، 17 أكتوبر/تشرين الأول.

راماني س. (2019). الحسابات الروسية الحذرة في الجزائر. مركز كارنيغي للشرق الأوسط 22 آذار/مارس.

روسيليه ج. (2018). حزيران يونيو. (دور لروسيا في الصحراء الغربية؟ مركز الشرق الأوسط.

روسيليه ج. (2018). حزيران/يونيو. (دور لروسيا في الصحراء الغربية؟ مركز كارنيغي للشرق الأوسط .

زبير ي. (2020). بإمكان روسيا الاضطلاع بدور ريادي في قضية الصحراء الغربية. وكالة الأنباء الجزائرية.

سامويل راماني. (2018). أهداف الوساطة الروسية في ليبيا. مركز كارنيغي لأبحاث السلام، الشرق الأوسط.

شمسان عوض التميمي. (2021). روسيا وإفريقيا.. حرب باردة جديدة؟ مركز الجزيرة للدراسات، 02.

عبد النور بن عنتر. (08 يونيو/تموز، 2021). فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل. مركز الجزيرة للدراسات، صفحة 05.

كوزنتسوف د. غ. (2018). حزيران/يونيو. (14 لحظة موسكو في المغرب العربي. مركز كارنيغي للشرق الأوسط .

كوزنتسوف د. غ. (s.d.). مرجع سابق.

للداسات م. "ا. (2020). خط دفاع متقدم: ماذا تريد موسكو في ليبيا؟. 03 . "

محمد العربي. (بلا تاريخ). "جيو اقتصاديات النفط والغاز في الاستراتيجية الروسية في ليبيا"، في العلاقات العربية-الروسية.

محمود حمدي أبو القاسم. (2016). التواجد الروسي في إفريقيا: الفرص والمخاطر. مركز الخليج للأبحاث.

نعومكين ف. (2015). روسيا تظهر اهتمامها بالصحراء الغربية.

نفسه، ا. (s.d.).

يجي زبير، (2020) هل بإمكان روسيا الاضطلاع بدور ريادي في قضية الصحراء الغربية؟ وكالة الأنباء الجزائرية

باللغة الأجنبية

Le figaro, 2016.

Cervello, M. (s.d.). les nouvelles ambitions maritimes de la Russie au sud, de nouvelles préoccupations pour l'OTAN. *Institut méditerranéen de Défense et de Sécurité, FMES* . .

Djeffar, F. B. (2020). « le reinvestissement de la russie au Maghreb: enjeux et perceptions croisés». *IRSEM*, 3-4.

Djeffar, F. B. (s.d.). op.cit. 06.

Facon, I. (2017, July). « Rusia's quest for influence in north africa and the midlle east ». *Observatoire du monde arabo-musulmon et du sahel*, p. 3.

Facon, I. op.cit. 07.

Facon, I. op.cit. 10.

lefigaro. (2016).

Smirnova, T. (2021, Janvier-Fevrier). La Russie et le coup d'état au mali : héritage historique et logique geopolitique. *Bulletin Franco Paix*, p. 12.

Stepanova, E. (2018). « Russia's approach to the conflict in libya ; the Est-west dimension and the role of the OSCE ». 94.